



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (8)

قراءة نقدية لخطط "رأسمالية الكوارث" في قطاع غزة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

أيلول 2025



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

قراءة نقدية لخطط "رأسمالية الكوارث" في قطاع غزة

إعداد: فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي (8)

أيلول 2025

1- خلفية

تناقلت وسائل الإعلام الدولية مؤخراً رؤية الإدارة الأمريكية لإعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب، وهي خطة لا تزال مصادرها ومعدوها غامضين. وبينما تتضمن الخطة المذكورة تطهيراً عرقياً منظماً وممولاً واسع النطاق، يمكننا رصد العديد من سماتها المالية والاقتصادية والإدارية في ثلاث "خطط" نُشرت خلال العام الماضي من قبل "مراكز أبحاث" إسرائيلية وأمريكية وعربية، يُزعم بأنها لـ "خبراء تخطيط". وكما هو موثق في تقرير صدر حديثاً عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نُوقش في يوم دراسي في تموز من هذا العام، فإن هذه المقترحات وغيرها من المقترحات المطروحة من مصادر دولية تندرج تحت إطار "مخططات رأسمالية الكوارث"، ويتم تحليلها تحليلاً شاملاً في [مقال](#) للباحثين د. نور عرفة ود. وماندي تيرنر والتي تتعامل مع "انهيار غزة" كفرصة لإعادة رسم السياسة والاقتصاد وفقاً لمعايير ليست في صالح السكان الفلسطينيين. كما يشير المدير العام لمعهد "ماس": فقد تم تطبيق هذه المبادئ في سياقات استعمارية عالمية جديدة متعددة، وكان آخرها خطة "بريمر" لنقل السلطة التي فرضتها الولايات المتحدة في العراق، مع نموذج حكم مماثل في عهد توني بليز تحركه قوى معادية لقطاع غزة.

مستنداً لقراءة أولى لأحدث إصدار من الوثيقة، والتي يبدو أنها استندت إلى عدد من الخطط المنشورة سابقاً، علق الخالدي بأن الخطة "تتضمن رؤية لهلوسات رئيس الوزراء الإسرائيلي حول إخضاع قطاع غزة للسيطرة الإسرائيلية، بالإضافة لمخططين آخرين من هذا القبيل، يعتمدان أساساً على انتزاع أراضي قطاع غزة وتطهيره عرقياً تحت إشراف اتحاد مالي دولي، يتعامل مع هذا الجزء الذي لا يتجزأ من فلسطين بسكانه الملونيين نسمة كهدف مشروع لمثل هذه المخططات المالية الجشعة والاستغلالية".

بهدف إلقاء المزيد من الضوء على الخطط المطروحة، يعيد معهد ماس نشر أجزاء من تقريره للجمهور العام مركزاً على خطتين من الخطط السابقة التي استندت إليها الوثيقة الأشمل المطروحة في الصحف هذا الأسبوع، والتي تُحلل كلا منهما بصورة منهجية:

- مقترح طرحه أكاديمي أمريكي، تبناه جاريد كوشنر (صهر ترامب) العام 2024، وكما يبدو فهو الأساس للمقترح الأول الذي قدمه ترامب في شباط 2025 لـ "سيطرة" الولايات المتحدة على قطاع غزة.
- مقترح مماثل أعده مركز أبحاث إماراتي، والذي يتصور قطاع غزة مملوكاً ومُداراً لمدة 50 عاماً من قبل اتحاد مالي دولي وقوى تابعة.

يمكنكم الاطلاع على التقرير الذي نشره ماس حول خطط إعادة الاعمار من خلال الرابط

<https://mas.ps/publications/12969.html>

2- خطة ترامب-بيلزمان: "ريفيرا غزة"

تعتبر (الخطة الاقتصادية لإعادة إعمار غزة: نهج البناء-التشغيل-النقل)، المعروفة باسم "خطة ريفيرا غزة" أو "خطة ترامب"، من أكثر الخطط طموحاً وإثارةً للجدل التي طُرحت في سياق اليوم التالي للحرب، وهي مقدمة من البرفسور جوزيف بيلزمان في جامعة جورج واشنطن ومدير شركة CEES-MENA Inc، وعلى ما يبدو أنه يشكل

الأساس التقني لاقتراح ترامب المتطرف بأن "تمتلك" الولايات المتحدة الأمريكية قطاع غزة وتعيد بناءه، بعد إزالة سكانه (على الرغم من أن فكرة التطهير العرقي لم تكن في الخطة، ويزعم أنها أضيفت بواسطة جاريد كوشنر الذي صاغ مفهوم الريفييرا لأول مرة).

تقترح الخطة نموذج البناء والتشغيل ثم التحويل أو النقل (BOT) لمدة خمسين عاماً، وتستند إلى منطوق رأسمالي استثماري بحت، يتعامل مع قطاع غزة كمساحة مفتوحة للتجريب الاقتصادي وإعادة الهيكلة عبر أدوات السوق، دون المرور بالمسارات السياسية أو السيادية، بل على العكس من ذلك، تفكك البعد السياسي من العملية الإعمارية وتحيله إلى إدارة خدمات.

تنطلق الخطة من رؤية تسويقية جذابة، تستثمر في لغة الفرص والتنمية، وتعد بتحويل غزة من منطقة منكوبة إلى وجهة استثمارية عالمية من خلال سلسلة من المشاريع الضخمة، التي توصف بأنها "محو وإعادة بناء شاملة"، تتضمن البنية التحتية، الاقتصاد، الحوكمة، وحتى الثقافة العمرانية. وقد سُميت إعلامياً بـ "خطة ريفيرا غزة" بسبب طموحها في تحويل الواجهة البحرية للقطاع إلى ما يشبه الريفييرا الأوروبية، عبر مشاريع سياحية فاخرة.

1-2 الرؤية العامة والأهداف

- الرؤية المركزية: تحويل غزة إلى اقتصاد أخضر، غير مسلح، ومستقل ذاتياً، يعتمد على نموذج سوقي متقدم وشفاف، في ظل تأجيل قضايا السيادة السياسية لما بعد انتهاء فترة التشغيل.
- الأهداف السياسية: ترسيخ "حكم القانون" وفق النموذج الأنجلوسكسوني (Common Law)، ليشمل قوانين الملكية، العقود، الجنائيات، والتعويضات.
- الأهداف الاقتصادية: بناء اقتصاد ثلاثي القطاعات يركز على السياحة، الزراعة، والتكنولوجيا، مع تحقيق أمن غذائي من خلال إحياء الزراعة المحلية.
- الأهداف المكانية: إنشاء تجمعات سكنية كثيفة من نمط "الأبراج السكنية الصينية"، وتطوير بنية تحتية حديثة تشمل قطارات سطحية، ومرافئ ومطارات خضراء، مع إلغاء السيارات الخاصة لصالح نقل عام بيئي متطور.

نموذج التنفيذ والإدارة

- الجهات المنفذة: مستثمرون دوليون وإقليميون يصبحون شركاء برأس مال في اقتصاد غزة لمدة 50 سنة، ويتولون إدارة مدينة عبر مقاولين فرعيين من طرفهم.
- الإدارة المدنية: تتم بواسطة كيانات خاصة يختارها المستثمرون، وتبنى على مبدأ "القطاع الخاص يقدم الخدمات العامة".
- آليات الحوكمة: تطوير إدارة إلكترونية شاملة (e-Government)، مع بيئة قانونية واقتصادية صديقة للاستثمار.
- نموذج التمويل: الاستثمارات هي المصدر الرئيسي للتمويل، حيث تمتلك الدول المستثمرة حصصاً في الأصول العامة، ويستخدم نموذج "التوازن العام المحوسب" (CGE) لتوجيه السياسات الاقتصادية.

تقسم الخطة التنفيذ إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- المرحلة التأسيسية (0-3 سنوات): تشمل إزالة الأنقاض، إنشاء البنية التحتية الأساسية، تهيئة البيئة القانونية والتجارية، وتأسيس الهيئة المشغلة.
- المرحلة التشغيلية (4-15 سنة): تفعل فيها المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتفرض خلالها أنظمة الحوكمة الجديدة، وتبدأ عملية استرداد رأس المال للمستثمرين.
- مرحلة التحويل أو النقل (بعد 50 سنة): يفترض أن تنقل إدارة الأصول والبنى التحتية إلى جهة فلسطينية، إن توفرت "شروط الكفاءة والشفافية"، وهو شرط فضفاض يُبقي إمكانية التحويل معلقة على تقييم خارجي.

موقع الفلسطينيين في الخطة

- التموضع السياسي: ينظر للفلسطينيين كسكان، لا كمواطنين، مع تأجيل السيادة إلى ما بعد انتهاء مدة العقد.
- الأدوار المتوقعة: يستفيد الفلسطينيون من التعليم المحدث، وخلق فرص العمل في القطاعات الثلاثة، إلى جانب حرية التنقل.
- الإدارة المحلية: شبه غائبة في النموذج، حيث تتولاها كيانات أجنبية، مع تغييب تام للسلطة الفلسطينية أو قوى فلسطينية أخرى.

الفرضيات الأمنية والسياسية

- البيئة المفترضة: غزة ما بعد الحرب، بعد "هزيمة حماس" أو تحييدها، وغياب فعلي لمقاومة عسكرية.
- الوضع الأمني: تقترح غزة كمنطقة غير مسلحة، ولا تذكر ترتيبات أمنية محددة، بل تفترض ضمناً قبول إسرائيل والدول المجاورة للنموذج.
- التعاون الإقليمي: تعتمد الخطة على مناهج تعليمية وإدارية من دول الخليج (الإمارات، البحرين، والسعودية)، كنموذج للتحديث والإصلاح المؤسسي.

الأطر السردية واللغة المستخدمة في الخطة:

- السردية الأساسية: فشل غزة الاقتصادي سببه غياب الإدارة الحديثة، ويمكن حله بالاستثمار وفرض القانون، مما يدل أنها سردية تتجاوز الأبعاد السياسية.
- الإطار الخطابي: تقني، واقتصادي، وغير صدامي سياسياً؛ لكنه يروج لحلول قائمة على السوق، مع إخفاء أي طابع سياسي صريح.

باختصار، وفقاً لما ورد في الخطة، تكلفة إعادة إعمار غزة بموجب الخطة المقترحة تتراوح بين 1 إلى 2 تريليون دولار، وتستغرق فترة التنفيذ بين 5 إلى 10 سنوات لإكمالها، تشمل هذه الخطة بناء مطار، وميناء، ومحطة طاقة، ومحطة تحلية مياه، بالإضافة إلى تطوير قطاعات السياحة والزراعة والتكنولوجيا العالية، مع منح المستثمرين حق الانتفاع لمدة 50 سنة.

تشكل خطة ريفيرا غزة مثلاً صريحاً على ما يسمى "رأسمالية الكوارث"، حيث تستخدم لحظة الانهيار كفرصة لإعادة هيكلة السياسة والاقتصاد بمعايير لا تخدم السكان المحليين، بل تعيد توجيه القطاع نحو شبكات السوق العالمية، وتحول الفلسطيني من فاعل إلى "مستثمر صغير" في وطنه، إنها خطة لإعمار القطاع دون إعادة بناء القضية، وتنمية دون تحرير، وهو ما يجعلها مغرية في مظهرها، خطيرة في مضمونها، وتستوجب مساءلة سياسية حقيقية قبل أي تبني أو تنفيذ، والجدير بالذكر أن هناك تعامل مغاير مع غزة والضفة: تتعامل الخطة مع غزة كحالة منفصلة، لا علاقة لها بالضفة الغربية أو بتعقيدات المشروع الوطني الفلسطيني.

2-2 قراءة نقدية للخطة

تبدو خطة ترامب-بيلزمان للوهلة الأولى طموحة ومغرية، بل ومصاغة بلغة براقة تتحدث عن فرص غير مسبوقة، نقل نوعي، وتوظيف للتكنولوجيا والاقتصاد الذكي في عملية إعادة الإعمار؛ إلا أن قراءة متأنية لبنيتها الخطابية ومحتواها المؤسسي تكشف عن عمق التحيزات النيوليبرالية التي تقوم عليها، وعن محاولة هندسة سياسية هادئة تستبدل الصراع السياسي والاجتماعي في غزة بمنطق السوق، فتخفي الاحتلال، وتختزل الفلسطيني إلى "مستخدم فعال" أو "مستثمر صامت" في مشروع لا يملك شروطه.

الخطة تتجاوز مجرد تهميش البعد السياسي، بل تنزع السياسة كلياً من مشروع الإعمار، وتعيد تعريف غزة كمنطقة تحتاج إلى "إدارة جيدة"، لا إلى تحرر أو تفكيك للهيمنة، وبهذا، تتحول إعادة الإعمار من فعل سيادي إلى خدمة تجارية تدار عبر أدوات الحوكمة الرقمية والعقود التجارية، وكأن إعادة إعمار بلد محتل يمكن أن يتم بمنأى عن شروط الحرية والكرامة والعدالة.

كما أن الخطة نموذج حي على ما يعرف بـ رأسمالية الكوارث (Disaster Capitalism) (Klein, 2007)، حيث تتحول لحظة الانهيار والحاجة الإنسانية القصوى إلى فرصة لاستقطاب رؤوس الأموال، إعادة هيكلة الاقتصاد على أساس الربحية، وبناء "أسواق ناشئة" فوق أنقاض مجتمع مدمر؛ يتم بذلك تحويل الأزمة من مأساة سياسية إلى فرصة استثمارية، ومن مساحة مقاومة إلى مسرح تجريبي لسياسات السوق.

الاقتراح بتشكيل كيان استثماري يمتلك السيطرة التشغيلية على القطاع لمدة 50 عاماً، واعتماد قانون أجنبي لإدارة الأعمال، يعني عملياً تجريد الفلسطينيين من أي سيادة قانونية أو تنظيمية على أرضهم، وبدلاً من التعامل مع الفلسطينيين كمواطنين ذوي حقوق، تتعامل الخطة معهم كـ "مستفيدين" و"عملاء"، يطلب منهم الامتثال للبنية التحتية المقترحة، وإثبات الكفاءة والانضباط لضمان الاستمرار، بذلك، تفرغ الخطة العلاقة بين الناس والأرض من مضمونها السياسي والتاريخي، وتحولها إلى علاقة خدمات قابلة للتقييم والإلغاء.

تروج الخطة لمشاريع ساحلية فاخرة، ومناطق اقتصادية خاصة، ومنتجعات، ومرافئ لليخوت، وكلها مصممة لاستقطاب النخبة المالية الأجنبية أو الفلسطينية المقربة من مراكز رأس المال، في المقابل، لا تحدد الخطة كيف ستعامل مع اللاجئين، المخيمات، والمناطق المدمرة، ولا تقدم رؤية لإعادة دمج المخيمات أو المناطق المهمشة في النسيج الاقتصادي الجديد. إنها وصفة لتوليد مدينة طبقية بامتياز، يهمل فيها الفقير ويُعاد تعريف الحي وفق معايير الجاذبية الاستثمارية.

تضع الخطة شروطاً للتنفيذ تتضمن الاتفاق الأمني والإداري مع إسرائيل، وتنظيم الحركة عبر المعابر بالتعاون مع الاحتلال، لا تطرح الخطة أي رؤية لمواجهة الإغلاق أو السيادة الفلسطينية على الحدود، بل تكيف مشاريعها بحسب "الوضع القائم" وتتعامل معه كأمر طبيعي لا يستوجب التفكير، وهذا بحد ذاته تطبيع بنيوي مع الاحتلال، يجرّد القضية من محتواها التحرري.

يمكن القول بأنها رؤية-خطة إعادة إعمار بلا ذاكرة، تنمية بلا سيادة، وحادثة بلا حرية، وهي بهذا تشكل امتداداً بنيوياً لمنطق الاستعمار الحديث، وإن ببدلة استثمارية أنيقة.

3- خطة الحبتور الإماراتية

تقدم خطة مركز الحبتور البحثي في الإمارات العربية المتحدة، رؤية شاملة لإعادة إعمار قطاع غزة، تتجاوز الأطر الإغاثية التقليدية إلى تصور لإعادة تشكيل المجال الاقتصادي والبنى الحوكمية ضمن مقاربة تنموية - استثمارية ذات طابع إقليمي، حيث تسعى المبادرة إلى فك الارتباط التدريجي بين غزة والاحتلال الإسرائيلي اقتصادياً، ودمجها أفقياً ضمن شبكات اقتصادية عربية، مدفوعة برأس مال خليجي وآليات تنفيذية تعتمد على القطاع الخاص وتحالفات.

تتمحور رؤية المبادرة حول تحقيق تحول هيكلي في غزة من حالة الهشاشة الدائمة إلى نموذج اقتصادي-مدني مرن ومستدام، عبر ثلاثة مسارات مترابطة:

- استقلال اقتصادي تدريجي عن إسرائيل، عبر إنشاء قطاعات إنتاجية محلية في مجالات الطاقة، المياه، البنية التحتية، والتصنيع.
- حوكمة فعالة تعتمد على الشفافية والمساءلة، تقودها مؤسسات فلسطينية يتم تمكينها تدريجياً، وتؤطر بقوانين لمكافحة الفساد والرقابة المدنية على القطاع الأمني.
- اندماج إقليمي عربي، من خلال اتفاقيات تجارية مع مصر والأردن، تفتح المجال للتصدير والاستيراد وتكسر منطق العزلة الجغرافية والاقتصادية.
- تقدم الخطة على أنها بديل استراتيجي لما يمكن تسميته بـ "دوائر الفشل المتكرر"، مستندة إلى استثمارات عربية تقودها شركات ومؤسسات ذات طبيعة سيادية أو شبه سيادية، بإشراف تكنوقراطي دولي ومحلي.
- تتبنى المبادرة رؤية متقدمة للتخطيط المكاني تنطلق من نموذج "الإعمار الذكي"، يتضمن ما يلي:
- إسكان مؤقت ومستدام: وحدات سكنية جاهزة تبنى من ركام الحرب وتركب جنوب القطاع بسرعة، لتوفير مساكن مؤقتة تراعي الاعتبارات البيئية وتخلق فرص عمل محلية.
- مناطق صناعية متخصصة: تستهدف تصنيع السلع الأساسية، الطاقة المتجددة، وبعض الصناعات التحويلية، تبنى في مناطق مخططة مسبقاً لتقليل النزاعات على الأراضي وتحقيق تكامل عمري - اقتصادي.
- بنية تحتية تدريجية: من شبكات طرق، محطات طاقة شمسية، تحلية مياه، وشبكات صرف ذكية، تنفذ على ثلاث مراحل زمنية تبدأ من الإصلاحات العاجلة إلى حلول بنيوية خلال 18-60 شهراً.

تعتمد الخطة على إطار ثلاثي للحوكمة:

- مرحلة تمهيدية: تتضمن إنشاء مجالس محلية مدنية، وتأسيس آليات لمكافحة الفساد، وتطوير أنظمة الشفافية.
- مرحلة بناء القدرات: تشمل تدريب الموظفين، إصلاح الجهاز القضائي، وتفعيل الرقابة المالية والتدقيق الإداري.
- مرحلة نقل الصلاحيات: يتم خلالها تسليم إدارة المشروع تدريجياً إلى المؤسسات الفلسطينية، شريطة التحقق من الجاهزية المؤسسية.

وبينما تؤكد المبادرة على الطابع "الفلسطيني" للحكومة، إلا أنها تقيد هذا الانتقال بسلسلة من الشروط المسبقة، تبقى زمام القرار في يد الشركاء الدوليين والعرب في المراحل الأولى. كما تقوم المبادرة على تشكيل شركة قابضة استثمارية بقيادة عربية، يمتلكها بنسبة 70% مستثمرون فلسطينيون وعرب (بما في ذلك صناديق سيادية والشتات)، و30% مستثمرون أجانب؛ كما أن الشركة ستعمل كمركبة تمويل وتنفيذ، تدير الاستثمارات في البنية التحتية، الطاقة، الصناعة، والخدمات المالية.

تعتمد آليات التنفيذ على:

- شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs).
- تسلسل زمني واضح يبدأ بالإغاثة ثم البناء الذكي لإعادة تشكيل المشهد المؤسسي.
- تكنولوجيا الإدارة، بما يشمل أنظمة تتبع رقمية ومؤشرات أداء وشفافية رقمية.

تظهر الخطة حرصاً على إبراز فكرة "القيادة الفلسطينية" في التنفيذ، من خلال موقع مقر الشركة في رفح، والدعوة إلى تمكين المؤسسات الوطنية، لكنها في الوقت ذاته تُقيد هذا الدور بخطاب "النضج المؤسسي" و"الجاهزية"، ما يجعل السيادة مشروطة، والتسليم مؤجلاً ضمن منطلق "الانتقال الطويلة".

رغم عمقها التنفيذي، تعاني الخطة من عدة إشكاليات:

- تغافل متعمد عن الاحتلال: لا تعالج الخطة إشكالية الحصار الإسرائيلي، أو معضلة المعابر، بل تُبقي هذه القضايا خارج السردية، وكأن المشكلة الرئيسية هي غياب التنمية وليس غياب الحرية.
- نزعة نزع التسييس (Depoliticization) (Ferguson, 1994): يتم تقديم الإعمار كأداة للاستقرار دون التطرق لجذور الأزمة السياسية، مما يعيد إنتاج نفس منطق "الإعمار بدل التحرر".
- هيمنة القطاع الخاص: تروج الخطة لاقتصاد بقيادة الشركات، ما قد يهمل الفاعلين المحليين والمجتمع المدني، ويقلل من المصلحة العامة والخدمات ليجولها إلى مصادر دخل خاصة، ويعيد تشكيل غزة كمنطقة اقتصادية خاصة أكثر منها كجسم وطني-سياسي.
- رؤية أفقية بلا عمق وطني: بينما تعيد الخطة إدماج غزة في السوق العربي، إلا أنها لا تعيدها بالضرورة إلى الجسد السياسي الفلسطيني، مما يُبقي الوحدة الوطنية مؤجلة.

ومن الجدير ذكره، بأنه سيتم تجهيز مراقبين دوليين وقوات حفظ سلام، حيث سيوضعون في نقاط التفتيش الرئيسية ومواقع البناء لمراقبة حركة الأفراد والمواد، وذلك لمنع تحويل المواد ذات الاستخدام المزدوج لأغراض عسكرية، كما ستجهز هذه الفرق بأدوات اتصال وتقارير فورية للتبليغ عن أي خروقات أو تهديدات محتملة لضمان أمان عمليات إعادة الإعمار.

1-3 قراءة نقدية للخطة

تبدو خطة "الخبثور" لإعادة إعمار غزة، للوهلة الأولى، وكأنها واحدة من أكثر الخطط إحكاماً من حيث التفاصيل الهندسية، والمراحل الزمنية، والشراكات المالية، لكنها، في جوهرها تعيد إنتاج نموذج تنموي مفرغ من السياسة، ومشحون برؤية نيوليبرالية-إقليمية للسيطرة المرنة على القطاع، مما يعني أنها خطة لا تنبع من سياق مقاومة أو مساءلة استعمارية، بل تنشأ من لحظة انهيار تحول فيها الكارثة إلى فرصة استثمارية، والركام إلى موارد بناء سوقية.

أبرز ما يميز المبادرة هو تفكيك مركزية الدولة كفاعل اقتصادي-سيادي، واستبدالها بشركة قابضة "عربية - فلسطينية-دولية"، تمثل بنية فوق سياسية تتجاوز الدولة، وتعيد صياغة الاقتصاد كمجال لتدفق رؤوس الأموال لا كتعبير عن مشروع تحرري، في هذا النموذج، تصبح غزة "منطقة استثمار" أكثر منها ساحة سياسية، حيث تعاد صياغة القرار عبر أدوات التمويل، والتخطيط، والتقارير، لا عبر التمثيل السياسي أو النقاش المجتمعي.

رغم كل الإشارات إلى "القيادة الفلسطينية" و"الملكية المحلية"، فإن الخطة تصيغ السيادة كـ "جائزة" مشروطة بالكفاءة التقنية والامتثال الإداري، الفلسطيني في الخطة ليس فاعلاً كاملاً، بل متدرج في نضجه السيادي وفق تقارير الأداء، هذا النوع من "السيادة المؤجلة" يخضع القرار السياسي لسلطة المؤشرات والرقابة الدولية، ما يحول غزة إلى مسرح اختبار لقدرة الفلسطيني على "إدارة ذاته" قبل أن يمنح حقه في تقرير مصيره.

تتجاهل المبادرة بشكل شبه كامل الفاعل الاستعماري الإسرائيلي؛ حيث لا إشارة للمعابر، ولا للحصار، ولا للدور الإسرائيلي في منع الإعمار، ولا لأدوات السيطرة عن بعد، وبهذا تنتج الخطة حالة من الإعمار بدون سياق، والتنمية بدون نزاع، والحوكمة بدون استعمار، وهذا التجاهل لا يعكس فقط غياباً بل يعكس قصداً أيديولوجياً لنزع الطابع السياسي-التحرري عن الإعمار، واستبداله بمفردات مثل "الابتكار"، "الاستثمار"، "الريادة"، وكأن الأزمة في غزة تبدأ من غياب الأسواق لا من استمرار الاحتلال.

الحديث عن الشفافية، الحوكمة، والرقابة، وإن كان مشروعاً على المستوى الإداري، إلا أنه في هذا السياق يستخدم كأداة لضبط السياسة تحت مسمى الإدارة، فالخطة تنظم الفضاء السياسي لا عبر التمثيل، بل عبر التقييم المالي والتقني، هذا يفتح الباب لنموذج من الضبط الاقتصادي الذي يشرعن الإقصاء السياسي، حيث لا مكان للفصائل، ولا للنقاش الوطني، ولا حتى للمجتمع المدني، بل لشبكات تنفيذية - استثمارية تقرر من فوق.

المبادرة تضع غزة ضمن شبكة علاقات تجارية واستثمارية عربية (مصر، الأردن، والخليج)، ولكن دون ربطها فعلياً بوحدة المشروع الوطني الفلسطيني، مما يعكس هذه التوجه بأنه يعيد تموضع غزة أفقياً ضمن الأسواق

العربية بدلاً من دمجها عمودياً ضمن الجسم السياسي الفلسطيني، وهو ما يندر بـ إعادة إنتاج مشروع "غزة أولاً" ولكن بحلة اقتصادية-تنموية هذه المرة، حيث تصبح الأولوية لتثبيت شبكات التدفق المالي، لا لاستعادة الرؤية السياسية الجامعة.

باختصار، هي خطة لإعادة إعمار القطاع، ولكن دون إعادة بناء القضية، وبينما تبدو الخطة مغرية في تفاصيلها، إلا أنها تحمل في طياتها إعادة إنتاج للهيمنة بوسائل ناعمة، تنزع السياسة عن الإعمار، وتحصر الفلسطيني في موقع "المتلقي الجيد"، الذي عليه أن يثبت كفاءته قبل أن يمنح قراره، وحق تقرير مصيره.